

دراسة بعنوان:

مدى جاهزية القطاع العام للابتكار: دراسة استطلاعية على موظفي القطاع العام بالمملكة العربية السعودية

- أ. أسماء بنت عبد الرحمن الغامدي دراسات عليا - قسم الإدارة العامة للدراسات العليا - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود د.
- ب. حصة بنت محمد الرتيق أستاذ الإدارة العامة المساعد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود د.
- ت. نجلاء بنت إبراهيم الشنيفي أستاذ الإدارة العامة المساعد - وكيل قسم الإدارة العامة - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

مقدمة الدراسة:

تناولت مقدمة الدراسة نبذة عن القطاع العام من حيث أهميته ووظائفه لجميع شرائح المجتمع. حيث شملت تلك الوظائف الخدمات العامة، والدفاع، والنظام العام، والسلامة، والشؤون الاقتصادية، والإسكان والمرافقة المجتمعية، بالإضافة إلى خدمات الصحة العامة والتعليم والحماية الاجتماعية. ثم تناولت المقدمة مفهوم الابتكار في القطاع العام، ومبررات ودوافع الحاجة إلى الابتكار في القطاع العام السعودي.

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في أن الواقع العملي لتفعيل الابتكار في المملكة العربية السعودية قد يواجهه عدد من التحديات، خاصة في الجانب الاقتصادي ومنظمات القطاع الخاص. وذلك في ظل الجهود الكبيرة المبذولة نحو التطوير والابتكار في القطاع العام في عدد من البرامج والمبادرات النوعية. مثل تأسيس المركز الوطني للتنافسية في العام ٢٠١٩، كمركز حكومي مستقل مرتبط تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والذي يهدف لتطوير البيئة التنافسية من خلال دراسة التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص واقتراح الحلول والمبادرات المبتكرة.

تساؤلات الدراسة:

تمثلت تساؤلات الدراسة فيما يلي:

١. ما مدى جاهزية القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار؟
٢. ما العوامل المحفزة لتبني القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار؟
٣. ما التحديات التي تحول دون تبني القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار في الأبعاد التالية: قيادة واستراتيجية الابتكار، وثقافة وبيئة الابتكار، ونظام إدارة الابتكار، وممكنات الابتكار، والروابط والشبكات، ونتائج وأثر الابتكار على منظمات القطاع العام، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز محفزات البيئة الداخلية والخارجية لتبني الابتكار، وأهم التحديات التي تحول دون ذلك.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة العلمية في أنها تثري المكتبة العربية بمجال الابتكار كأحد أبرز مواضيع القرن الحادي والعشرين أهمية، وما تشكل الدراسة إضافة ذات صلة مباشرة بحقل الإدارة العامة فيما يتصل بمفهوم الابتكار في القطاع العام؛ كما أن الدراسة تُعدّ من أوائل الدراسات لقياس مدى جاهزية الابتكار في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية. بينما تمثلت أهمية الدراسة العملية في مساعدة صانعي القرار في الجهات الحكومية لوضع سياسات لإرساء الابتكار كثقافة عمل مؤسسية رسمية في القطاع العام. والمساهمة في إعداد مؤشر حكومي لقياس الابتكار في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية بشكل رسمي معلن.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على معرفة مدى جاهزية القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار، وما هي العوامل المحفزة على تبني الابتكار والتحديات التي تحول دون تنبيه في منظمات القطاع العام.

مصطلحات الدراسة:

ركزت مصطلحات الدراسة على مفهوم الابتكار بشكل عام، والابتكار في القطاع العام بشكل خاص، حيث عرفت الابتكار بأنه " القدرة على استحداث نماذج وتقنيات جديدة عن المؤلف أكثر قيمة وفعالية". كما عرفت الابتكار في القطاع العام بأنه "تبني المنظمات العامة لأفكار جديدة وتطبيقها باستحداث أساليب عمل لم يسبق العمل بها أو تحسن أساليب قائمة فعلياً من أجل تقديم خدمات عالية الجودة والاستجابة الفاعلة لاحتياجات المجتمع".

الإطار النظري:

تناول الإطار النظري للدراسة مفهوم الابتكار، ومفهوم الابتكار في القطاع العام، وأهداف تبني الابتكار في القطاع العام، وخصائص وقيمة الابتكار في القطاع العام التي تمثلت في الأصالة والتنفيذ والأثر، كما تناول الإطار النظري أنواع الابتكار في القطاع العام (الابتكار في المنتج، والابتكار في العمليات، والابتكارات التنظيمية، والابتكار في الاتصالات)، ومحفّزات الابتكار في القطاع العام، وتحديات الابتكار في القطاع العام، وقياس الابتكار في القطاع العام، وواقع الابتكار في القطاع العام في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الدراسات السابقة التي تعلقت بموضوع الابتكار في القطاع العام، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وامتد المجال الزمني لها من عام ٢٠١٦ م حتى ٢٠٢١ م. ثم عقب الباحثان على الدراسات السابقة من حيث الاتفاق والاختلاف فيما بينهما.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي الذي عرفته بأنه "المنهج الذي يهدف لوصف الظاهرة محل الدراسة، أو التقييم والمقارنة، أو التعرف على ما يعمل به الآخرون في الحالات المماثلة لوضع الخطط المستقبلية".

مجتمع وعينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجتمع البحث المكون من جميع القيادات الإدارية والموظفين في القطاعات العامة المختارة وهي: قطاع البيئة والمياه والزراعة، قطاع الصحة، قطاع النقل والخدمات اللوجستية، قطاع التعليم، قطاع الشؤون البلدية والقروية والإسكان، قطاع الطاقة، وذلك في ثلاث مدن هي: الرياض، جدة، الظهران.

وقد استخدمت الدراسة طريقة المعاينة الغرضية Purposive sampling، وتمثلت في (٣٨٥) فرد، وزعت عليهم الاستبانة عبر البريد الإلكتروني. وقد تم اختيار هذه العينة من القطاعات المختارة على النحو التالي:

- قطاع الصحة: وتمثل في وزارة الصحة (الهيئة السعودية للتخصصات الصحية).
- قطاع التعليم: وتمثل في وزارة التعليم (إدارة التعليم بمدينة الرياض، وإدارة التعليم بمدينة جدة).
- قطاع الطاقة: وتمثل في وزارة الطاقة (أرامكو السعودية).
- قطاع النقل: وتمثل في وزارة النقل والخدمات اللوجستية (البريد السعودي).
- قطاع المياه: وتمثل في وزارة البيئة والمياه والزراعة (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة).
- قطاع البلدية والإسكان: وتمثل في الشؤون البلدية والقروية والإسكان (أمانة منطقة الرياض - أمانة مدينة جدة).

أداة الدراسة:

قامت الدراسة ببناء أداة البحث (الاستبانة) من خلال مرحلتين:

١. **المرحلة الأولى:** قامت الباحثات بمراجعة أربع استبانات حكومية دولية وإقليمية لقياس الابتكار في القطاع العام لتعرف محتوياتها، وهذه الاستبانات هي: استبانة الابتكار في القطاع العام لدول الاتحاد الأوروبي، ومؤشر الابتكار في القطاع العام الأسترالي، واستبانة الابتكار في الحكومة المركزية البريطانية، ومؤشر جاهزية الابتكار لدى الجهات الحكومية في الإمارات العربية المتحدة. ثم بناء الاستبانة لقياس مدى جاهزية الابتكار في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية في ضوءها.
٢. **المرحلة الثانية:** تم عرض الاستبانة الأولى على محكمين في حقل الإدارة العامة، والذين أبدوا عددًا من الإضافات والتعليقات النوعية والشكلية؛ وعليه قامت الباحثات بتعديل الاستبانة في ضوءها.

وقد تكونت الاستبانة من جزأين أساسيين كالآتي:

١. **الجزء الأول:** يتضمن البيانات الشخصية الخاصة بعينة البحث، وهي: (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، والبيانات الخاصة بالوظيفة، وهي: (المنصب الوظيفي، قطاع جهة العمل، جوائز التميز للمؤسسة).

٢. **الجزء الثاني:** وهو يتكون من محاور الدراسة الثلاثة:

- أ. مدى جاهزية الابتكار في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- ب. محفزات الابتكار في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- ج. معوقات الابتكار في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة طرق للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة:

١. الصدق الظاهري:

حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين في حقل الإدارة العامة، وذلك للحكم على درجة وضوح العبارات وتمثيلها للهدف الذي وضعت له.

٢. صدق الاتساق الداخلي:

تم تطبيق الاستبانة ميدانيًا على عينة استطلاعية عددها (٣٠) فرد، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، والمحور الكلي الذي تنتمي إليه.

٣. ثبات ألفا كرونباخ:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، واتضح أن معامل الثبات لمحاور الاستبانة عالية، حيث يتراوح ما بين (٠,٧٥٤-٠,٩٦٧)، وبلغت قيمة معامل الثبات العام للاستبانة (٠,٩٤٦).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي، ومعادلة ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات أداة الدراسة، والمتوسط الحسابي لحساب استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلي:

- جاءت جاهزية القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار بدرجة محايد في عمومها وفي كافة أبعادها. وتمثل أعلاها في (توجه والتزام القيادة تجاه الابتكار، توفر امکانات من الموارد الكافية للابتكار) بينما جاءت أوجه القصور في جاهزية الابتكار في (وجود استراتيجية واضحة ومعلنة للابتكار، وجود برامج وآليات لاكتشاف الموهوبين من الموظفين، وجود نظم رسمية لتوليد الأفكار الابتكارية).
- جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة بشكل عام على محور العوامل المحفزة لتبني القطاع العام بالمملكة العربية السعودية للابتكار بدرجة عالية. وجاءت محفزات البيئة الخارجية بالمرتبة الأولى تمثل أعلاها في وجود تشريعات سياسية عليا على مستوى الدولة للابتكار.
- جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على مواجهة تحديات تحول دون تبني الابتكار في القطاع العام على كافة محور التحديات بدرجة عالية. وتفاوتت درجة شدة هذه التحديات بين ضعف نظم الحوافز

للابتكار في القطاع العام بدرجة موافق في المرتبة الأولى، بينما جاءت حيادية أفراد عينة الدراسة حول قلة الموظفين ذوي المهارات الإبداعية في المرتبة الأخيرة لمحور التحديات.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج قدمت الدراسة عددًا من التوصيات أهمها وضع استراتيجية وطنية للابتكار الحكومي، وبناء مؤشر حكومي للابتكار، واستحداث إدارة وموظف الابتكار في القطاع العام، وبناء الشراكات لتطوير الابتكار في القطاع العام، وإنشاء حاضنات ابتكار على مستوى المنظمات والدولة، ووضع نظم رسمية للحوافز للمبتكرين في القطاع العام، والتدريب والتوعية في مجال الابتكار الحكومي، وإجراء المزيد من الأبحاث في الابتكار الحكومي.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

اقترحت الدراسة عدد من البحوث المستقبلية التي تمثلت فيما يلي:

- الابتكار في العمل الحكومي بالمملكة العربية السعودية: التوجهات والتحديات.
- دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الابتكار الحكومي بالمملكة العربية السعودية.
- أثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية في تحقيق الابتكار في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية.

خاتمة:

لقد تناولت الدراسة موضوعًا ذو أهمية كبيرة في مجال إدارة الأعمال، والذي تمثل في دراسة الابتكار في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، حيث يعد مجال الابتكار أحد أبرز مواضيع القرن الحادي والعشرين أهمية، وتعد دراسة موضوع الابتكار لدى موظفي القطاع العام إضافة قوية لأدبيات البحث المرتبطة بمجال الإدارة العامة.

انتهى،،،،،